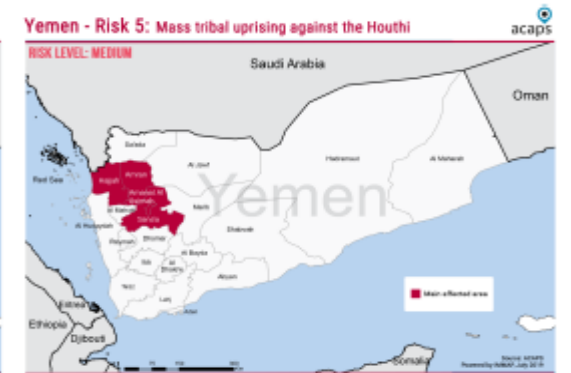
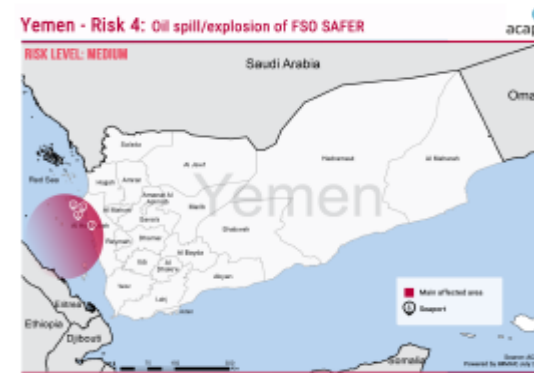
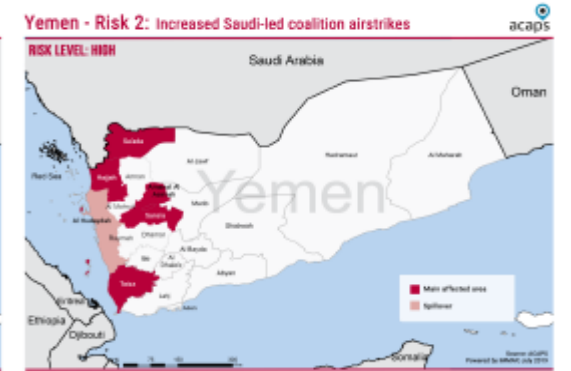
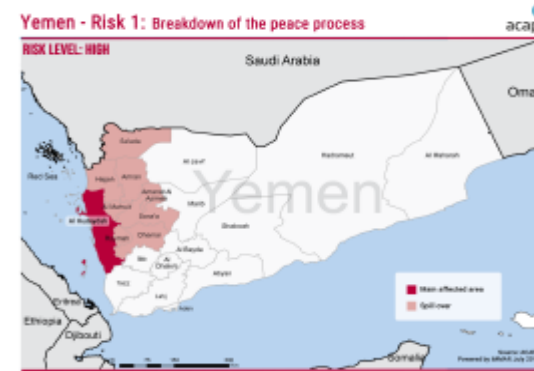


### الهدف

يهدف تقرير "نظرة عامة على المخاطر في اليمن"، الذي يُنشر كل ستة أشهر، إلى تحديد أهم المخاطر الناشئة في اليمن والتي قد تؤثر على الوضع الإنساني الحالي (توقعات لمدة 6 أشهر). وهو يرمي إلى إعلام المجتمع الإنساني بالتغيرات المحتملة في السياق وبالاحتياجات الإنسانية في اليمن من أجل تسهيل التخطيط للطوارئ وإدارة المخاطر والاستجابة لها. ويقوم مشروع قدرات التقييم (ACAPS) بانتظام بتتبع هذه المخاطر وغيرها على اليمن، وسيقوم بنشر التنبهات والتحديثات مع تغير المخاطر.

### الموثوقية

يستند التقرير إلى البيانات الأولية وتحسين المسرب ومراجعة البيانات الثانوية التي أجريتها في الفترة من مايو/أيار إلى يوليو/تموز 2019. ومع ذلك، فإن السياق يتغير بسرعة في اليمن وهناك ثغرات في المعلومات المتعلقة بالفئات المستضعفة وباستراتيجيات المواجهة وبطرق الاستجابة لها.



## Risk 1:

### Breakdown in the peace process leads to escalation of conflict in Al Hudaydah exacerbating food insecurity and increasing the spread of cholera

## RISK LEVEL

# HIGH

### PROBABILITY

Negligible Medium Very high

### IMPACT

Very low Moderate Major

## التأثير

## الأساس المنطقي

مع تزايد عدم ثقة حكومة هادي بعملية السلام واحتدام القتال بين الحوثيين والقوات الموالية لهادي في بقية اليمن، فإن اتفاق ستوكهولم ووقف إطلاق النار الهش في الحديدة منذ ديسمبر/كانون الأول 2018 يبقى معرضاً للفشل، مما قد يعجل بتصعيد الصراع في الحديدة.

انسحبت قوات الحوثيين من موانئ الحديدة في الفترة من 10 إلى 14 مايو/أيار 2019 وواصلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الداعمتان للحكومة اليمنية دعم عملية السلام، مما يدل على استعدادهما لتجنب تصعيد عسكري. إلا أن القوات الحكومية اشتكت من أن الحوثيين سلموا الموانئ إلى خفر السواحل المحلي الذي يخضع لنفوذ الحوثيين. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين ظل وقف إطلاق النار الهش سارياً في الحديدة، فقد تزايدت انتهاكات هذه الهدنة في الأشهر الماضية، مع احتدام القتال العنيف بين الحوثيين والقوات الموالية لهادي في بقية أنحاء اليمن وارتفاع عدد الغارات الجوية. ومنذ منتصف مايو/أيار، استهدفت قوات الحوثيين بشكل متزايد البنية التحتية السعودية بطائرات بدون طيار. ورداً على ذلك، شن التحالف الذي تقوده السعودية غارات جوية في صنعاء وتعز والحديدة، مما أسفر عن سقوط ضحايا بين المدنيين.

وقد عقد أعضاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار اجتماعاً جديداً يومي 14 و15 يوليو/تموز 2019 واتفق طرفا النزاع على تدابير جديدة لتطبيق وقف إطلاق النار في الحديدة وتيسير الانسحاب المتبادل للقوات. ومع ذلك، فإن القضايا اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم لا تزال عالقة. إذ يستمر الخلاف حول الجهة التي تمثل قوات الأمن المحلية والسلطات المحلية المسؤولة عن أمن مدينة الحديدة وموانئها، وحول المؤسسة التي تكون مسؤولة عن عائدات الميناء. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب اجتماع 15-14 يوليو/تموز، أعلن الحوثيون أن ردهم العسكري لن يتوقف حتى يوقف التحالف نشاطه العسكري. وقد كان غياب التقدم في عملية السلام في ستوكهولم واضحاً في اجتماع عمان الفاشل حول الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الحديدة، وفي انتقاد حكومة هادي المتزايد لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث.

ومع تصاعد التوترات في بقية أنحاء اليمن وتعاضم الاستياء من عملية السلام، فقد تشعر القوات الموالية لهادي بضغط لاستعادة السيطرة على الموانئ والأراضي الخاضعة حالياً لسيطرة الحوثيين. إذ لا يمكن استبعاد هجوم القوات الموالية لهادي في الحديدة واندلاع معركة للسيطرة على الموانئ والمدينة.

المصادر: الجزيرة 16/07/2019؛ Debrief 16/07/2019؛ ECHO 15/07/2019؛ ACLED 18/06/2019؛ مركز صنعاء

الدراسات الاستراتيجية 20/05/2019؛ CT 23/05/2019؛ أوتشا، 16/05/2019 HC؛ أوتشا، 25/05/2019 HC؛ The New Humanitarian

20/05/2019؛ CT 24/05/2019؛ ACLED 28/05/2019

يدخل حوالي 70٪ من واردات الغذاء الشهرية و 40 إلى 50٪ من واردات الوقود إلى اليمن عبر مينائي الحديدة والصليف. وحسب ما لوحظ خلال معركة الحديدة بين يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2018، فإن من شأن انهيار عملية السلام واندلاع الصراع أن يقيد بشدة استيراد السلع التجارية والمساعدات الإنسانية عبر الميناءين، هذا إن لم يؤدي إلى إغلاقهما بالمرّة. ومن المحتمل أن يؤدي نقص السلع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والوقود وتخفيض قيمة الريال اليمني. إذ سيتسبب ذلك في خفض القدرة الشرائية للأسر، مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد يتعرض ما يقرب من 600 ألف من سكان مدينة الحديدة إلى النزوح أو يعلقون في النزاع (تقدير مشروع قدرات التقييم استناداً إلى الخسائر المتوقعة وأرقام النزوح للنزاع في الحديدة في عام 2018) وسيعاني نحو 7.5 مليون شخص في المنطقة الساحلية الشمالية لليمن من نقص في الحصول على الغذاء بسبب تخفيض واردات الأغذية أو توقفها بالكامل، مما سيؤدي إلى نقص في الموارد وارتفاع في الأسعار (تقدير مشروع قدرات التقييم للأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي استناداً إلى توقعات التصنيف المتكامل المراحل -ديسمبر/كانون الأول 2018/يناير/كانون الثاني 2019) ويمكن أن يزيد النزاع أيضاً من القيود البيروقراطية ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق، مما قد يعيق حركة البضائع في جميع أنحاء البلاد.

ومن شأن النزاع في الحديدة أن يؤدي إلى تفاقم خطر الإصابة بالكوليرا بسبب الحد بشكل أكبر من الوصول إلى الأدوية ومستلزمات النظافة والوقود اللازم لضخ المياه ونقلها عبر الشاحنات وتشغيل المرافق الصحية. حيث سيكون ما يصل إلى 13 مليون شخص معرضين أكثر فأكثر لخطر الإصابة بالكوليرا والأمراض المنقولة بواسطة المياه (تقديرات مشروع قدرات التقييم بناء على عدد السكان). (ويعتبر السكان الذين يعيشون في مناطق مكتظة في المحافظات الشمالية الغربية في أمانة العاصمة وصنعاء والحديدة الأكثر ضعفاً. وتضم هذه المناطق بالفعل مستويات عالية من الكوليرا) أكثر من 180 ألف حالة مشتبه بها بين فاتح يناير/كانون الثاني و 7 يوليو/تموز 2019). كما أن المهاجرين الذين يعيشون في مستوطنات مكتظة في عدن وأبين ولحج معرضون لخطر كبير. ويمكن أن يؤدي النزوح الجديد أيضاً إلى زيادة انتشار الأمراض المنقولة بالمياه. ومن المرجح أيضاً أن تسهم تقلبات الفصول في زيادة أعداد حالات الكوليرا المشتبه فيها. وتشير التوقعات المناخية لليمن إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة وانخفاض متوسط هطول الأمطار في الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/كانون الأول 2019، خاصة في المناطق الساحلية. ومن شأن الطقس الجاف أن يقلص من توافر مصادر المياه النظيفة، مما يدفع الناس إلى استخدام مصادر مياه ملوثة، في حين أن الفيضانات المفاجئة ستساهم في انتشار مياه الصرف الصحي ومياه الشرب الملوثة.

المصادر: منظمة الصحة العالمية 07/07/2019؛ BBC 14/06/2019؛ Guardian 12/05/2019؛ منظمة الصحة

العالمية 27/05/2019؛ أوتشا 20/05/2019؛ FEWS صافي 12/2018

## Risk 1:

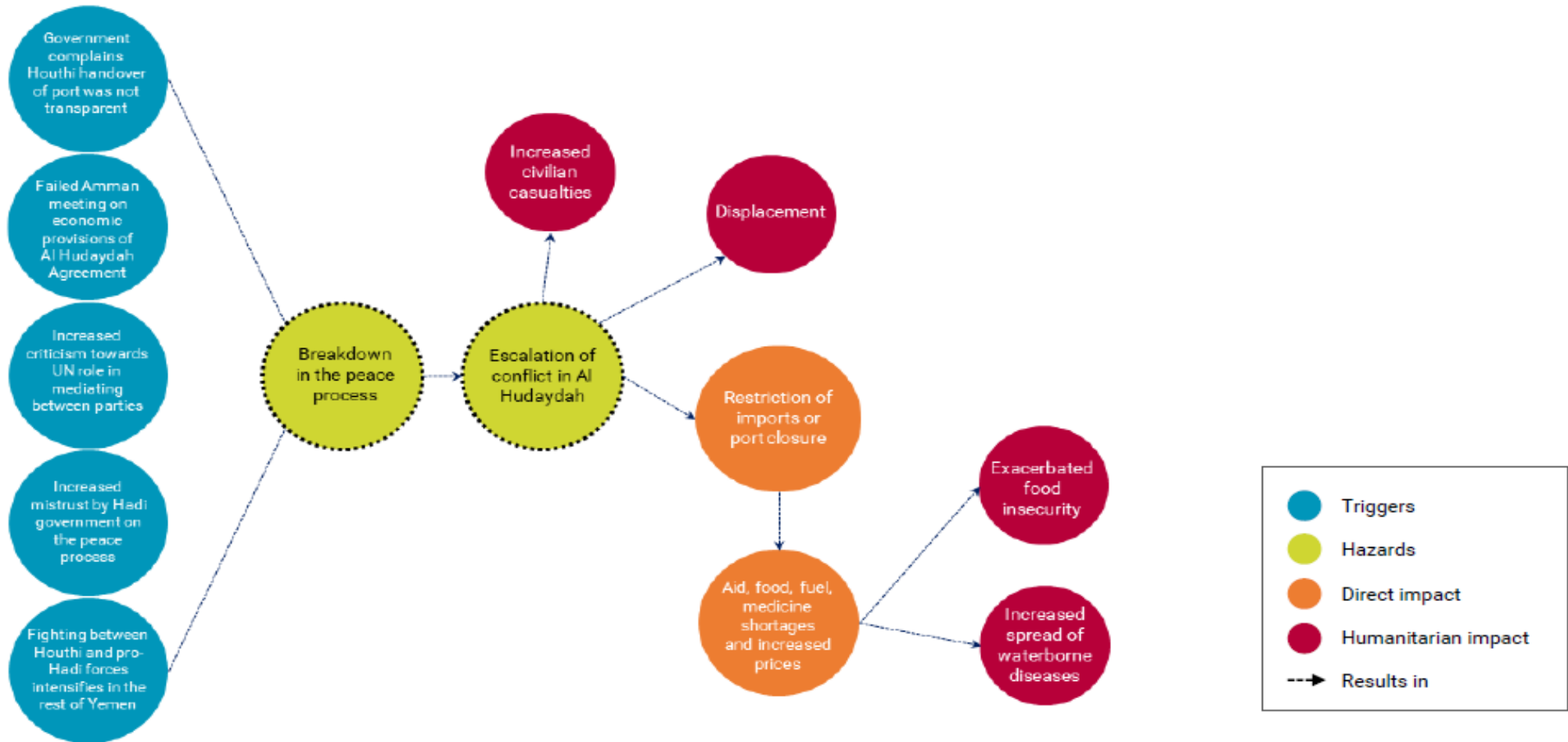
**Breakdown in the peace process leads to escalation of conflict in Al Hudaydah exacerbating food insecurity and increasing the spread of cholera**

**RISK LEVEL**  
**HIGH**

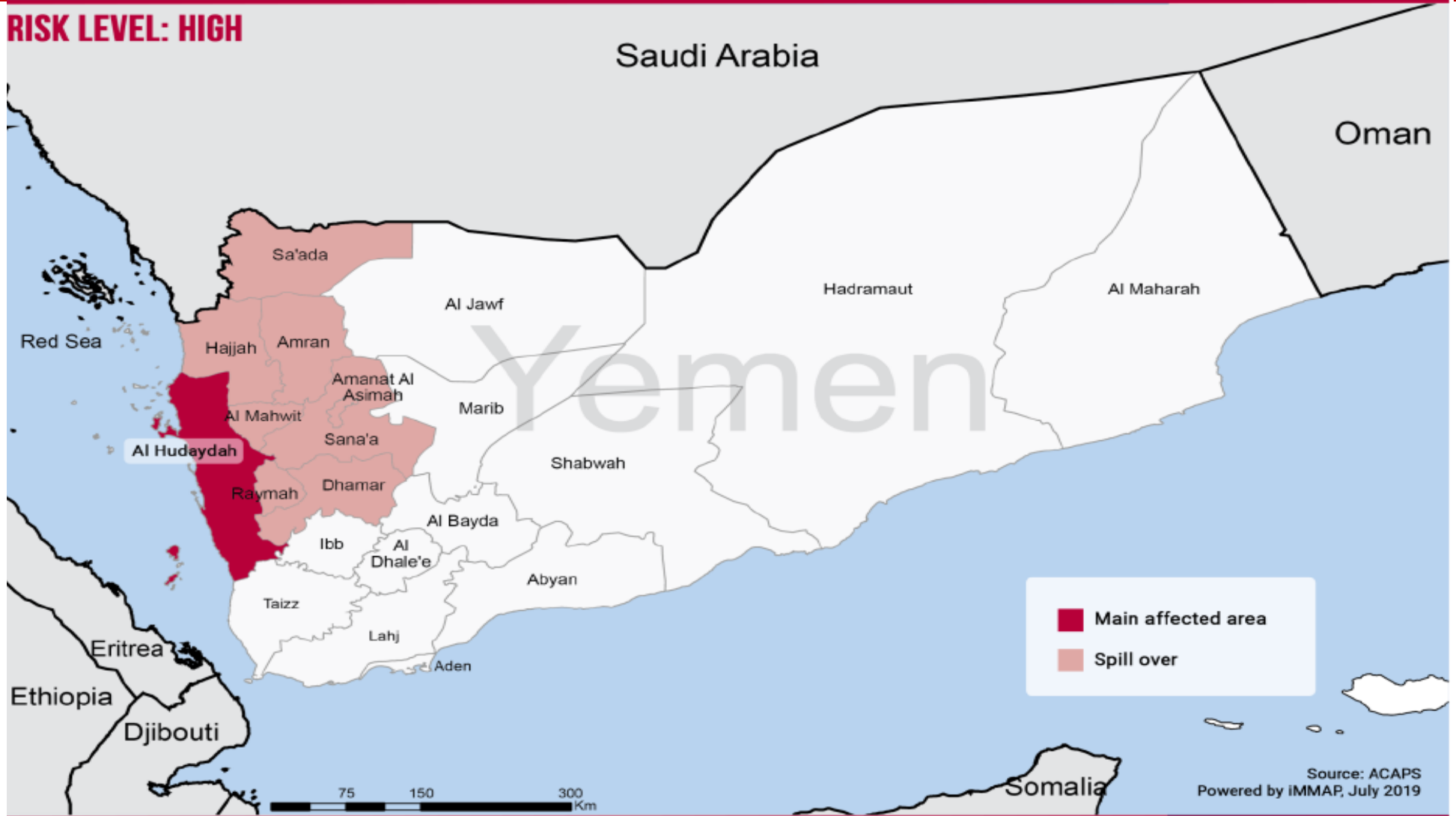
**PROBABILITY**



**IMPACT**



**RISK LEVEL: HIGH**



## Risk 2:

### Increased Houthi attacks on Saudi Arabia and retaliation by the Saudi-led coalition through airstrikes affect security of civilians and access

## RISK LEVEL

# HIGH

### PROBABILITY

Negligible Medium Very high

### IMPACT

Very low Moderate Major

## التأثير

إذا لجأ التحالف الذي تقوده السعودية إلى تكثيف غاراته الجوية على اليمن رداً على هجمات الحوثيين شخص في و8000 3000 على المملكة العربية السعودية، فمن المرجح أن تؤثر الغارات على ما يتراوح بين (30/05/2019) تقديرات مشروع قدرات التقييم بناء على بيانات من مشروع بيانات اليمن (أنحاء اليمن مشروع بيانات اليمن) 2017 إلى 2015 وتتسجم هذه التقديرات مع توجهات أكبر الحملات الجوية من ويعتبر المدنيون الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أكثر عرضة من (30/04/2019) غير هم لهذه الغارات، لأن هذه المناطق تمثل الهدف الرئيسي للغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية. وقد عرفت الغارات الجوية التي شنها التحالف الذي تقوده السعودية في جميع أنحاء اليمن منذ بداية 2019 أيار /حلول مايو 599 إلى 2015 الحملة الجوية انخفاضاً مهماً، حيث انخفض عددها من 5444 في 2019 أيار /كانون الثاني إلى مايو/ واستمر عدد الغارات الجوية في الانخفاض من شهر إلى آخر من يناير ورغم انخفاض عدد الغارات الجوية، إلا أن عدد الإصابات المرتبطة بهذه الغارات، خاصة في محافظتي حجة ويديل ذلك على أن الغارات الجوية تصيب (30/05/2019) مشروع بيانات اليمن) وأمانة العاصمة ارتفع في كثير من الأحيان مناطق مكتظة بالسكان، كما كان الحال في الغارات الجوية الانتقامية التي شنت على مدينة مايو، مما أثر على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن شأن ارتفاع /في أيار (تعز) صنعاء ومنطقة معاوية الخسائر في صفوف المدنيين أن يشكل ضغطاً على النظام الصحي اليمني الذي يزرح أصلاً تحت الضغط. ويمكن أن تؤثر الغارات الجوية أيضاً في التنقل والاتصالات والوصول إلى الخدمات والأسواق والوصول الإنساني. فالغارات الجوية تقيد وصول الناس إلى المزارع وأماكن العمل، مما يؤثر على سبل العيش والأمن الغذائي. وهي أيضاً تصيب المدارس وتدمرها، فمنذ بداية الحملة الجوية للتحالف الذي تقوده مدرسة بسبب النزاع 1520 مدرسة بسبب الغارات الجوية أو القصف مقابل إصابة 256 السعودية، دُمرت 2015. منذ عام وأخيراً، يمكن أن تعصف الهجمات المتزايدة التي يشنها الحوثيون ضد التحالف الذي تقوده السعودية بهدنة (1) انظر الخطر (الحديدة الهشة أصلاً).

المصادر: الجزيرة 22/06/2019؛ UK Child War 05/2019؛ الجزيرة 25/03/2019.

## الأساس المنطقي

أدت الهجمات الأخيرة للحوثيين ضد المنشآت والمواقع السعودية إلى غارات جوية انتقامية للتحالف الذي تقوده السعودية في جميع أنحاء اليمن. ومن المرجح أن تزداد هذه الضربات الجوية الانتقامية في الأشهر الستة المقبلة. فبين منتصف مايو/ أيار و 29 يونيو/ حزيران 2019، أطلقت قوات الحوثيين صواريخ باليستية وطائرات بدون طيار محملة بالقنابل على عدة أهداف في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المطارات والمنشآت النفطية. وقد أسفر هجومان صاروخيان في 12 و 23 يونيو/حزيران على مطار أبها الدولي، في جنوب غرب المملكة العربية السعودية، عن إصابة ما مجموعه 47 شخصاً وقتل شخص واحد. وفي أعقاب هجوم سابق على منشآت أرامكو النفطية غير البعيدة عن الرياض، أخبر الحوثيون وسائل الإعلام أن هذه الهجمات جاءت "رداً على العدوان المستمر والحصار المفروض على شعبنا" مضيفين أنهم "على استعداد لتنفيذ ضربات أكثر قسوة وفريدة من نوعها".

ويتزامن تزايد الهجمات بطائرات بدون طيار من قبل الحوثيين مع تزايد التوترات بين إيران والولايات المتحدة. وقد اتهمت بعض الجهات الإقليمية إيران بتوفير الصواريخ والمركبات الجوية بدون طيار إلى الحوثيين. وبغض النظر عما إذا كانت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وحلفاء كل منهما تتصاعد لتصبح صراعاً إقليمياً، فمن المرجح أن تستمر الهجمات المتبادلة بين الحوثيين والسعودية. ومن المرجح جداً أن تؤدي هجمات الحوثيين على المنشآت السعودية إلى غارات جوية متزايدة من قبل التحالف الذي تقوده السعودية ضد مواقع الحوثيين والأراضي في شمال اليمن، والتي قد تؤثر على المدنيين. ففي منتصف يونيو/حزيران، أصابت غارات جوية شنتها قوات التحالف بقيادة السعودية رداً على هجمات الحوثيين مناطق سكنية في صنعاء وتعز والحديدة، مما أسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. وقد استمرت الغارات الجوية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في الأسبوع الأول من شهر يوليو/تموز دون أن تسفر عن ضحايا مدنيين. وفي 20 يوليو/تموز، شن التحالف بقيادة السعودية غارات جوية على مدينة صنعاء. ووفقاً للمتحدث باسم التحالف، العقيد تركي المالكي، فإن الغارات استهدفت خمسة مواقع للدفاع الجوي الحوثي ومستودعا للصواريخ الباليستية في صنعاء. وفي 29 يوليو/تموز، أصابت غارات جوية للتحالف سوقاً في منطقة قطابر في صعدة، مما تسبب في مقتل 10 مدنيين وجرح آخرين.

المصادر: الجزيرة 29/07/2019؛ الجزيرة 20/07/2019؛ ACLED 09/07/2019؛ فرنسا 24 23/06/2019؛ رويترز 19/06/2019؛ Monitor 05/06/2019 East Middle؛ الجزيرة 21/05/2019؛ أوتشا، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن 16/05/2019؛ أوتشا، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن 25/05/2019؛ ACLED 28/05/2019؛ رويترز 16/06/2019؛ The Guardian 13/05/2019؛ يورونيوز

15/05/2019.

## Risk 2:

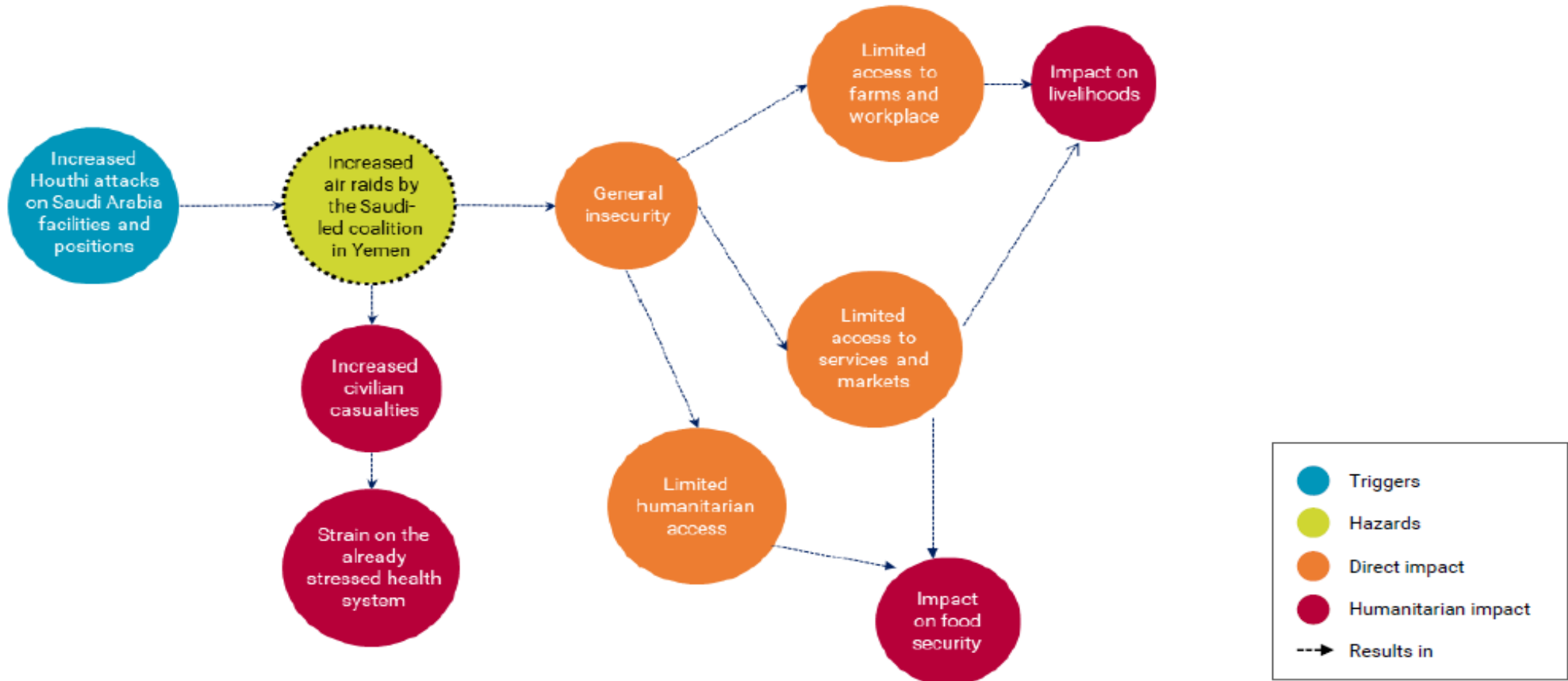
Increased Houthi attacks on Saudi Arabia and retaliation by the Saudi-led coalition through airstrikes affect security of civilians and access

RISK LEVEL  
**HIGH**

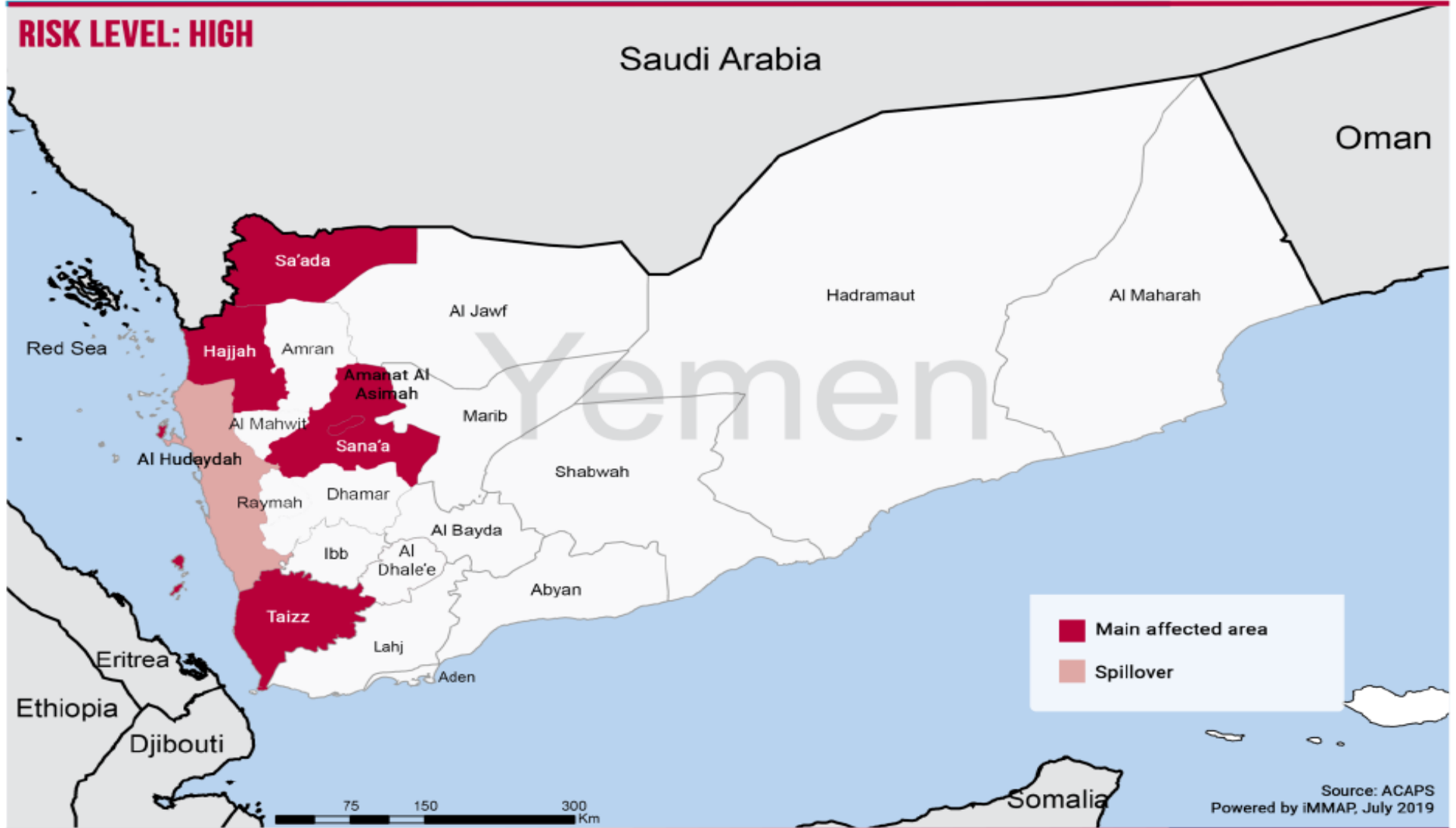
PROBABILITY



IMPACT







### Risk 3:

## Reduction in humanitarian funding and shrinking humanitarian space increases the scale of Yemeni households' unmet needs

### RISK LEVEL

# HIGH

#### PROBABILITY

Negligible Medium Very high

#### IMPACT

Very low Moderate Major

### التأثير

من شأن انخفاض التمويل الإنساني وتقلص الاستجابة الإنسانية بسبب القيود المفروضة على الوصول أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والكوليرا وسوء التغذية في اليمن. وتتعرض المساعدة لتوفير المأوى للنازحين، فضلا عن خدمات التغذية والصحة والأمن الغذائي وخدمات المياه والصرف الصحي، لخطر الانخفاض في أنحاء البلاد إذا ما أغلقت وكالات الأمم المتحدة برامجها الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل وجهه المساعدات والتلاعب بالبيانات الإنسانية في اليمن يثير مخاوف بشأن القدرة على الوصول إلى المحتاجين وفقا للمبادئ الإنسانية. وإذا استمرت السلطات المعترف بها دوليا والسلطات القائمة بحكم الواقع في اليمن في فرض المزيد من القيود البيروقراطية على المنظمات والوكالات الإنسانية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الاحتياجات غير الملباة للأسر اليمنية. ويترجم هذا الواقع بتدهور الأوضاع الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. إذ سيواجه 20.1 مليون شخص المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل المراحل (مرحلة الأزمة) ومستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي في غياب مساعدة غذائية إنسانية. وبشكل عام، يحتاج 24.1 مليون شخص (80٪ من مجموع السكان) إلى المساعدة في جميع أنحاء البلاد، بينهم 14.3 مليون في حاجة ملحة. وتفقر الغالبية العظمى من السكان في الوقت الحالي إلى الغذاء والمياه والصرف الصحي والمساعدة الصحية. ويعد الأمن الغذائي والزراعة والصحة والتغذية من بين القطاعات/المجموعات الأكثر نقصا في التمويل في اليمن، إلى جانب المأوى/الآلية التنسيق القطري/المواد غير الغذائية والاستجابة متعددة القطاعات الخاصة باللاجئين والمهاجرين. وسيكون النازحون، خاصة النازحون داخليا والمهاجرون الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، الأكثر تضررا. ويعتبر المهاجرون الذين يعيشون في ملاجئ مكتظة الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالكوليرا بسبب الكثافة السكانية والافتقار إلى المأوى المناسب ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويؤثر النقص الحالي في التمويل بشكل فعلي على برامج المياه والصرف الصحي والصحة والأمن الغذائي وحملات التطعيم ومعالجة المياه من أجل الزراعة في محافظتي صنعاء وأمانة العاصمة. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تفشي الكوليرا. كما قدرت الأمم المتحدة أن 800 ألف شخص في اليمن سوف يتأثرون بإغلاق برامج الإيواء، وأن النساء والأطفال سيكونون الأكثر تضررا من التخفيضات في الاستجابة الصحية.

المصادر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 18/07/2019؛ أوتشا 12/06/2019؛ Humanitarian 02/07/2019 New The؛ برنامج الأغذية العالمي 20/06/2019؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 17/06/2019؛ FTS 31/07/2019؛ برنامج الأغذية العالمي 20/05/2019؛ Guardian The؛ 02/01/2019؛ Guardian 26/02/2019 The؛ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 07/05/2019؛ التصنيف المتكامل المراحل الخاص باليمن 07/12/2019؛ FTS 23/07/2019

### الأساس المنطقي

من المرجح أن يؤثر انخفاض التمويل الإنساني نتيجة لإرهاق الجهات المانحة وتحويل المساعدات وزيادة القيود الإنسانية على إيصال المساعدات في اليمن لما يقدر بنحو 24.1 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، بينهم 14.3 مليون شخص في حاجة ماسة إلى مساعدة. ففي 18 يوليو/تموز، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 21 برنامجا رئيسيا للأمم المتحدة معرض للإغلاق بسبب نقص التمويل، بما في ذلك البرامج المرتبطة بالسكن والتغذية والصحة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وحتى اليوم، هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات والتمويل. حيث طلبت خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2019 ما يعادل 4.19 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 24.1 مليون شخص محتاج في اليمن. إلا أنه، وحتى 31 يوليو/تموز 2019، لم يتم استلام سوى 1.41 مليار دولار، أي حوالي 34٪ من إجمالي الاحتياجات. وفي الوقت نفسه، يتقلص حيز العمليات الإنسانية في اليمن بشكل متزايد بسبب العوائق البيروقراطية، والتدخل في الأنشطة، وتحويل وجهه المساعدات، وانعدام الأمن. ففي 20 مايو/أيار 2019، أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه يخطط لتعليق المساعدات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن بسبب "الدور المعوق وغير المتعاون لبعض قادة الحوثيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم". وبعد مرور شهر، قام البرنامج بتعليق جزئي للمساعدات في مدينة صنعاء بسبب القيود المفروضة على الوصول وعدم القدرة على إدخال التسجيل البيومتري كتدبير لمنع تحويل وجهه الأغذية. وقد أثر التعليق الجزئي (المساعدة الغذائية لا زالت متاحة لأكثر الفئات ضعفا (لعمليات البرنامج في مدينة صنعاء على 850 ألف شخص. ومن المرجح أن يؤدي انخفاض المساعدات الغذائية في بقية البلاد إلى الضغط على الموارد المحدودة أصلا وعلى استراتيجيات تكيف السكان في مختلف أنحاء اليمن.

يؤثر تأخر تقديم المساعدة أو انقطاع الأنشطة الإنسانية، نتيجة للقيود المتزايدة على العمليات الإنسانية، على أكثر من 4 ملايين شخص محتاج في مختلف أنحاء اليمن. فبحلول فاتح يوليو/تموز، بقي 47 من أصل 67 مشروعا للمنظمات غير الحكومية معلقا بسبب تأخر الموافقة من طرف السلطات اليمنية في جنوب اليمن وشماله على حد سواء. وقد اضطر عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تعليق أنشطتها بسبب القيود البيروقراطية. وغُلقت برامج إنسانية رئيسية أخرى لعدة أشهر، بما في ذلك برامج الاستجابة للكوليرا.



### Risk 3:

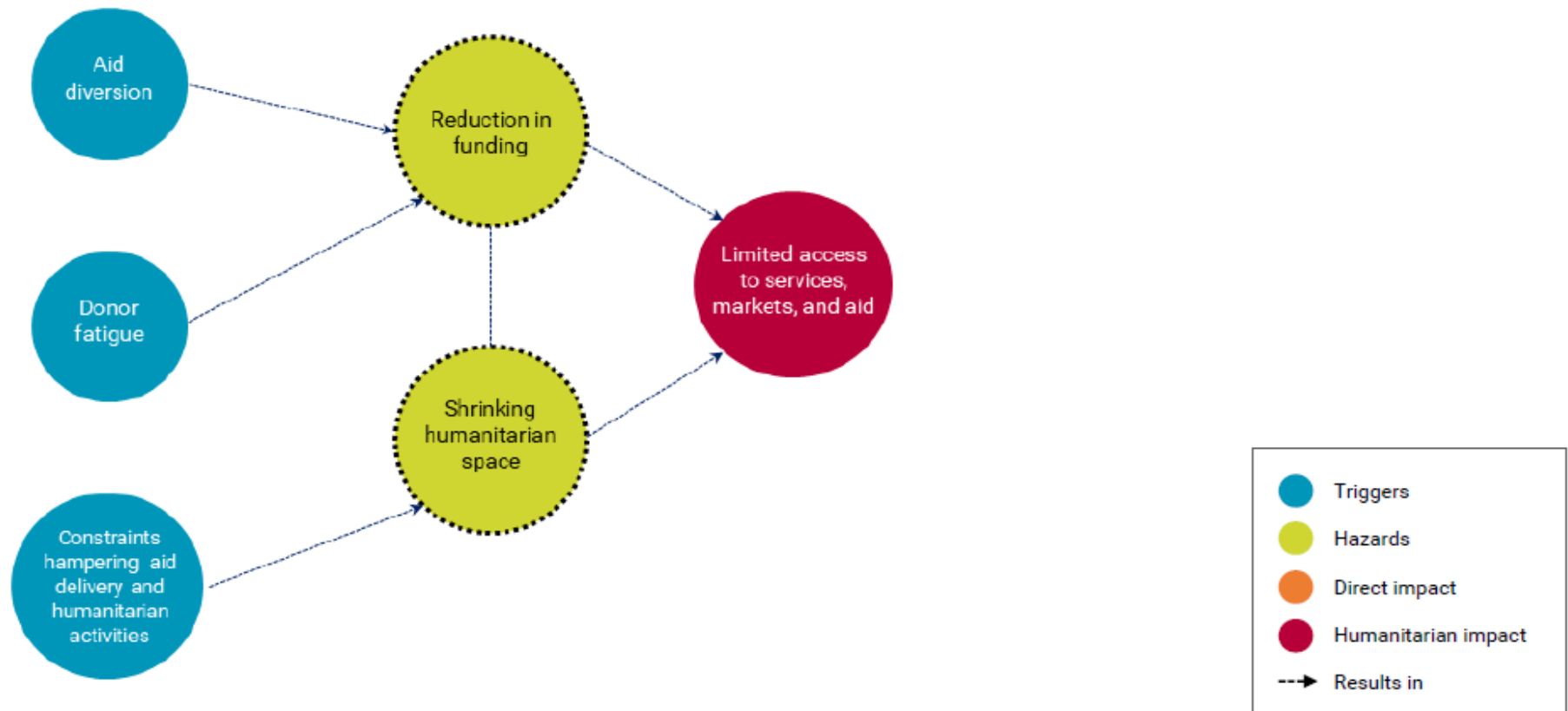
Reduction in humanitarian funding and shrinking humanitarian space increases the scale of Yemeni households' unmet needs

RISK LEVEL  
**HIGH**

PROBABILITY



IMPACT





#### Risk 4:

### Oil spill of floating storage and offloading (FSO) vessel causes high environmental impact in the Red Sea and Yemen

#### RISK LEVEL

## MEDIUM

#### PROBABILITY

Negligible Medium Very high

#### IMPACT

Very low Moderate Major

#### التأثير

تحتوي السفينة على 1.14 مليون برميل من النفط الخام. وفي حالة حدوث انسكاب نفطي، سيكون التأثير البيئي كارثياً، حيث سيؤثر ذلك على سكان المنطقة الساحلية في اليمن (حوالي 8.9 مليون (والمناطق الساحلية لإريتريا) حوالي 517 ألف ومائتي شخص) (تقديرات مشروع قدرات التقييم استناداً إلى الأرقام المرجعية لعدد السكان في اليمن وإريتريا). (وفي اليمن، من المحتمل أن تكون محافظة الحديدة أكثر المناطق تضرراً، بسبب وجود محطة التخزين والتفريغ العائم على بعد 50 كم شمال غرب ميناء الحديدة. ومن المؤكد أن انسكاب النفط سيؤدي إلى تلوث مياه البحر وتلوث المياه الجوفية والترربة بسبب تبيخ النفط، مما سيؤثر على البلدان المحيطة بالبحر الأحمر. ومن شأن ذلك أن يغير النظام الإيكولوجي برمته ويؤدي إلى تلوث السلسلة الغذائية المرتبطة بصيد الأسماك والزراعة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم إيقاف حركة الملاحة في البحر الأحمر من أجل احتواء انسكاب النفط وتنظيفها. وسيكون سكان المنطقة الساحلية الأكثر عرضة للخطر لأنهم سيتأثرون مباشرة بتلوث المياه ووقف استيراد السلع الأساسية. كما سيؤدي انفجار المنشأة إلى تغيير البيئة البحرية للبحر الأحمر، مما قد يقلل من الإنتاج السمكي لأجيال. ومن المرجح أن يؤدي انسكاب النفط أو انفجار السفينة إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مثل صيد الأسماك -الذي يمثل، إلى جانب الزراعة، أحد أهم أنشطة سبل المعيشة للأسر التي تعيش في المنطقة الساحلية للبحر الأحمر في اليمن -والتجارة. وسيؤثر ذلك بشكل أكبر على ظروف المعيشة المتدنية أصلاً للأسر في المنطقة، مما سيقلل من دخلها وقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. كما أن إغلاق المنطقة سيؤدي إلى إيقاف الواردات عبر موانئ الحديدة. حيث إن غالبية المواد الغذائية (70٪ من إجمالي الواردات (والوقود 40-50٪) من إجمالي الواردات)، وكذلك معظم الأدوية والمساعدات الإنسانية تدخل عبر موانئ الحديدة. ونظراً لأن اقتصاد اليمن يعتمد على الاستيراد والمساعدات، فإن انفجار السفينة أو انسكاب النفط منها سيؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء والصحة في البلاد. وبالإضافة إلى الدمار البيئي المحتمل والآثار الاقتصادية، فقد يؤدي تسرب النفط أو انفجار محطة سيفر للتخزين والتفريغ العائم إلى تفاقم التوترات بين الحوثيين وحكومة هادي مما سيهدد وقف إطلاق النار الهش في الحديدة الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاق ستوكهولم، مما سيؤدي إلى تصعيد محتمل للنزاع في المحافظة.

المصادر: ميمو ميدل إيست مونيتور 30/07/2019؛ مراكز التلوث البيئي 04/06/2019؛ المجلس الأطلسي 2019/11/04 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 2018.

#### الأساس المنطقي

ترسو محطة سيفر (SAFER) للتخزين والتفريغ العائم، وهي ناقلة نفط سابقة تم تغيير نشاطها، في البحر الأحمر قبالة ساحل رأس عيسى، على بعد 50 كم شمال غرب ميناء الحديدة. وعلى الرغم من أن التخزين والتفريغ العائم يقع تحت سيطرة الحوثيين منذ عام 2015، فقد توقفوا عن صيانة هذه المحطة. ولعل هذا الإهمال يعزى إلى نقص القدرة، إلى جانب عدم تمكن الحوثيين من القيام بأي نوع من العمليات النفطية بعد أن فرض التحالف الذي تقوده السعودية حصاراً بحرياً في عام 2015، وشن غارات جوية على البنية التحتية لميناء الحديدة.

ولطالما طالب الحوثيون بحصة من المليون برميل من النفط الموجود على متن السفينة، والذي تقدر قيمته بحوالي 80 مليون دولار. وحتى وقت قريب، حال الحوثيون دون وصول خبراء من وزارة النفط اليمنية أو من الأمم المتحدة إلى محطة سيفر. وقد اقترح بعض الخبراء السعوديين نقل السفينة إلى البحرين من أجل الصيانة، لكن الحوثيين رفضوا ذلك. ويطلب الحوثيون بحصة من عائدات النفط كشرط للسماح بالوصول إلى السفينة والقيام بأعمال الصيانة والتفريغ. وفي 10 يونيو/حزيران 2019 سمح الحوثيون لمسؤولي الأمم المتحدة بالوصول إلى السفينة لإجراء تقييم. إلا أنه، وبحلول منتصف يوليو/تموز، رفض الحوثيون طلب فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة لزيارة السفينة. وفي غياب تدخل للصيانة في الأشهر المقبلة، فستكون السفينة معرضة لخطر التحطم أو حتى الانفجار. وتحتاج السفينة إلى تعبئة من الغاز الخامل لتجنب تفاعل غازات الهيدروكربون المنبعثة من النفط الذي تحمله، والذي قد يتسبب في اندلاع حريق أو حدوث انفجار. كما أن الصيانة ضرورية لتجنب تآكل السفينة بسبب مياه البحر المالحة.

وتتعاظم إمكانية حدوث تسرب خطير أو حتى انفجار كبير مع مرور السنين بسبب انعدام الصيانة. وعلاوة على ذلك، فحتى الحوادث أو الحرائق الصغيرة على متن السفين قد تخرج عن السيطرة. وإذا حاول خبراء حكومة هادي الاقتراب من السفينة، فسيكون هناك خطر نشوب نزاع على السفينة أو بالقرب منها.

المصادر: The Independent 24/07/2019؛ The Guardian 23/07/2019؛ Debrief 14/07/2019؛ ميدل إيست آي 17/06/2019؛ رويترز 01/05/2019؛ CEOs 01/05/2019؛ Adenpress 09/05/2019؛ National

Council 11/04/2019 Atlantic؛ 09/05/2019؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 2018.

## Risk 4:

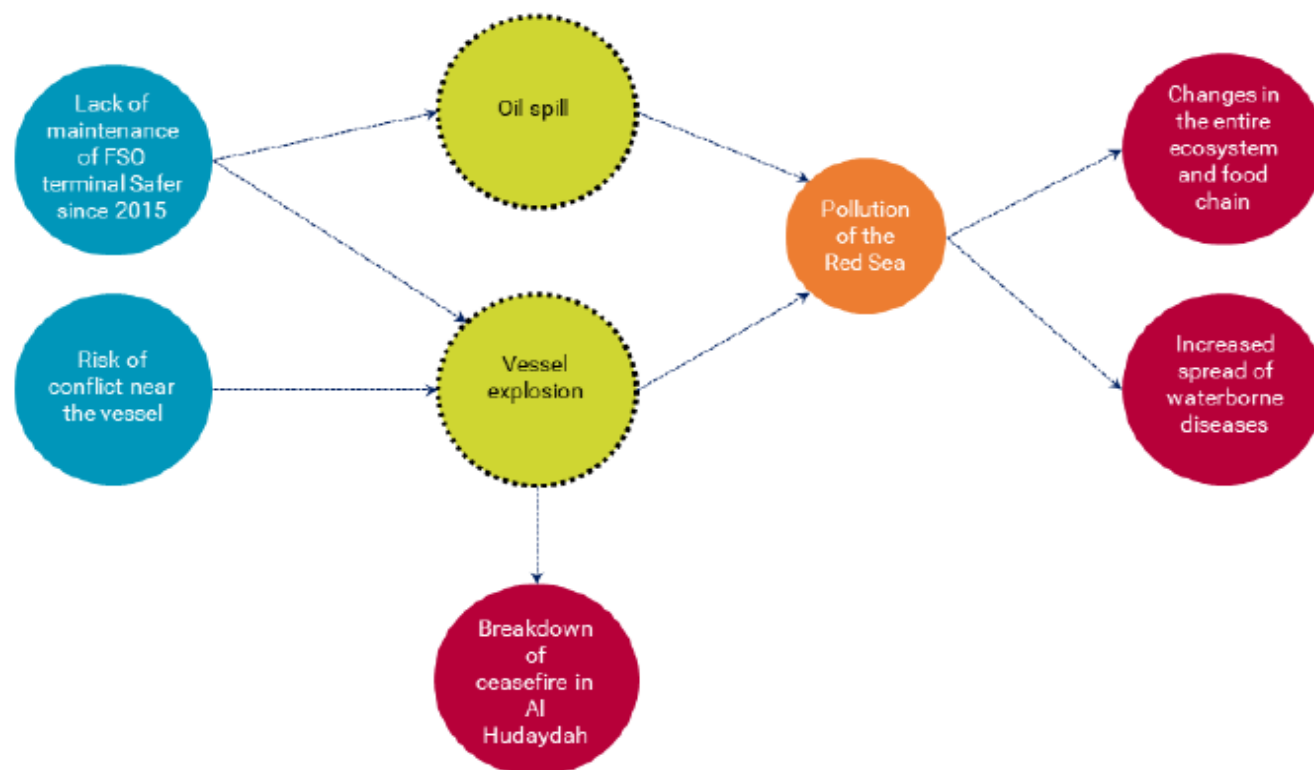
Oil spill of floating storage and offloading vessel causes high environmental impact in the Red Sea and Yemen

RISK LEVEL  
**MEDIUM**

PROBABILITY



IMPACT





## Risk 5:

### Tribal uprising against the Houthi forces leads to major escalation of conflict in the north, leading to casualties, displacement, and limited access

## RISK LEVEL

# MEDIUM

### PROBABILITY

Negligible Medium Very high

### IMPACT

Very low Moderate Major

## التأثير

إن حدوث انتفاضة جماعية للقبائل ضد تحالف الحوثيين، رغم ضعف هذا الاحتمال، قد تؤدي إلى تصعيد كبير في الصراع. وقد يتأثر أكثر من 4.8 مليون شخص بالنزاع وبالحاق الأضرار بالبنية التحتية وخفض الوصول إلى الخدمات والأسواق والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن النزوح (تقديرات إجمالي عدد السكان في عمران وحجة وصنعاء). (في أبريل/نيسان، وأثناء نشوب توترات بين جماعة الحوثيين وقبائل بكيل، هدد رجال قبائل بكيل بقطع الطرق بين صنعاء وعمران، التي تمر عبر محافظة عمران. وغالبا ما تحدد الطرق الخطوط الأمامية للصراع في اليمن، وخاصة في الشمال حيث كانت دائما المناطق الجبلية تمنح أفضلية عسكرية للحوثيين. وعلى العكس من ذلك، يعزز القتال أو إغلاق الطرق موقف الفصائل المناهضة للحوثيين. وهذه الحالة، سيتم قطع الإمدادات الحيوية مما سيعيق التنقل بشكل كبير، بالإضافة إلى إعاقة نقل وتوزيع السلع في الأسواق والإمدادات الإنسانية. وستواجه الأسر في عمران وصنعاء وحجة صعوبة متزايدة في تلبية احتياجاتها الأساسية. كما قد تواجه مشاكل متعلقة بالحماية كنتيجة مباشرة للنزاع والتشرد.

أظهر القتال في منطقة كشر حجة (في مارس/آذار) أن النزاعات القبلية قد تؤدي إلى إغلاق الطرق التي تربط القرى، وإلى محاصرة النازحين في مناطق القتال. كما أن احتدام النزاع بين قبائل بكيل والحوثيين واشتداد التوترات في حجة قد يؤدي إلى تجدد التوترات بين الحوثيين وقبيلة حاجور. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إغلاق الطريق الاستراتيجي بين محافظتي عمران وحجة، مما سيعيق حركة الأشخاص والإمدادات الإنسانية.

المصدر: الفريق المعني بالأزمات، 08/03/2019

## الأساس المنطقي

لعبت القبائل في اليمن عبر التاريخ دورا أساسيا في المجتمع والسياسة، وخاصة في الشمال. وقد كان لها دور في الاستقرار وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي وفي التدخل لحل النزاعات. وفي أحيان أخرى، ساهمت التوترات القبلية في نشوب صراعات وتفاقم الانقسامات الاجتماعية. إن طغيان النزعة القبلية على الصراعات ليست بالأمر الجديد في اليمن. فقد استخدمت النخب السياسية في اليمن التحالفات القبلية منذ قرون للسيطرة على السكان والوصول إلى الأراضي وإدارة تدفقات الموارد. وعندما بدأ الحوثيون في اكتساب القوة العسكرية والسياسية في شمال اليمن في عام 2011، لعب دعم القبائل الشمالية، ولا سيما اتحاد قبائل بكيل - وهي إحدى أكبر التجمعات القبلية وأكثرها نفوذا في اليمن، إذ يضم 17 قبيلة - دورا مهما في الحفاظ على تواجد الحوثيين في المنطقة. إلا أن هذه التحالفات ليست ثابتة. فالتحالفات بين القبائل أو التجمعات القبلية مع الجماعات أو السلطات السياسية، مثل الحوثيين أو حكومة هادي، لم تشمل قط قبائل كلها أو تجمعات قبلية برمتها. حيث غالبا ما تغير القبائل مواقفها وفقا للمصالح المحلية وللتطورات السياسية في البلاد، أو نتيجة لنشوب توترات.

وقد ازدادت مقاومة القبائل للحوثيين في عام 2019، وخاصة في صنعاء وحجة، وكذا في الضالع وإب في جنوب اليمن. ففي 20 يوليو/تموز، اندلعت اشتباكات بشأن المال والنفوذ بين مقاتلي الحوثيين ورجال قبائل سفيان وغولة، في منطقة ريدة في محافظة عمران. وأسفرت الاشتباكات عن سقوط 10 قتلى في صفوف قوات الحوثيين وإصابة ستة جرحى من قبيلة سفيان. وفي 2 أبريل/نيسان 2019، أقدم أحد قادة الحوثيين على قتل شيخ من تجمع قبائل بكيل في مديرية عيال سريح في محافظة عمران. وردا على ذلك، هددت قبائل من عمران بسحب مقاتليها من قوات الحوثيين وإغلاق طرق الإمداد الحيوية. وفي محافظة إب، وقع اشتباك يوم 18 يوليو/تموز بين مقاتلين حوثيون ورجال القبائل إثر خلاف حول تقاسم الأموال والنفوذ في المنطقة، قتل إثره أحد قادة الحوثيين.

وأدى القتال بين قوات الحوثيين وقبيلة حاجور في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار في منطقة كشر في حجة إلى تسجيل أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين في المنطقة وإلى أعلى مستويات الإضرار بالمباني المدنية التي عرفتها المحافظة بأكملها في تلك الفترة. (مشروع رصد التأثير على المدنيين 2019)

المصادر: العربية 20/07/2019؛ التهديدات الحرجة 19/07/2019؛ التهديدات الحرجة 05/04/2019؛ معهد الدراسات السياسية

الدولية 20/03/2018؛ مشروع تحديد مواقع الصراعات المسلحة وبيانات الأحداث. ACLED 07/03/2019



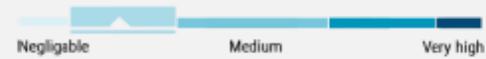
## Risk 5:

Tribal uprising against the Houthi forces leads to major escalation of conflict in the North, leading to casualties, displacement, and limited access

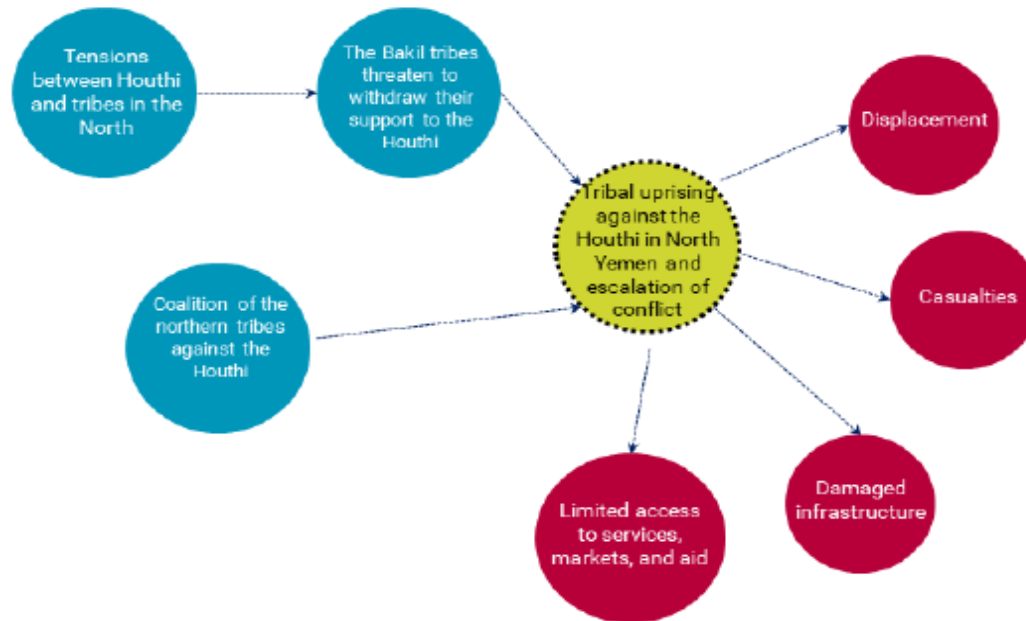
RISK LEVEL

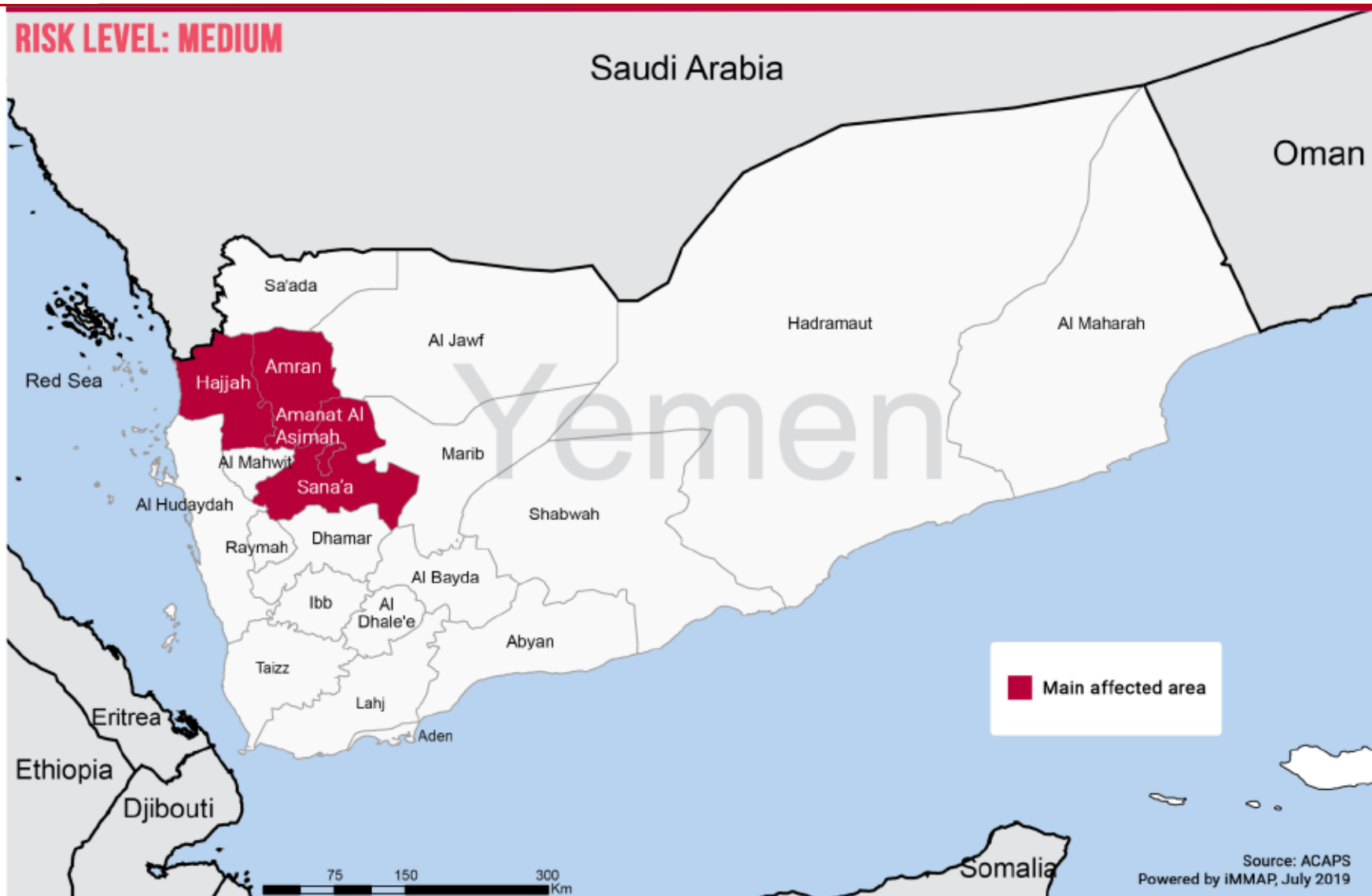
**MEDIUM**

PROBABILITY



IMPACT





## تحت المجهر:

### تصعيد الصراع في جنوب اليمن إثر محاولات القوات الجنوبية توسيع رقعة سيطرتها

شرعت الإمارات العربية المتحدة منذ أوائل يوليو/تموز 2019 في سحب قواتها بشكل جزئي من جنوب اليمن. وأوكلت الإمارات مراقبة هذه المناطق للقوات المحلية المدربة، بما في ذلك الحزام الأمني وقوات النخبة وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي. وتتميز معظم هذه القوات الجنوبية إما بالالتزام إيديولوجي قوي تجاه استقلال الجنوب أو بدرجة عالية من من الاستقلالية من الحكومة المركزية في عدن.

اندلعت، منذ أوائل يونيو/حزيران 2019، الاحتجاجات في عدن وحضرموت والمكلا ضد التدهور الأمني ونقص الخدمات مثل الماء أو الكهرباء، وكذا ضد حزب الإصلاح الذي يُعتقد أنه يرتبط بالرئيس هادي. ومن شأن تدهور الوضع الأمني وانهيار الحوكمة، في حال حدوثه، أن يؤدي إلى عمليات عسكرية موحدة للقوات الجنوبية من أجل توسيع وجودها في جنوب اليمن، مما سيتسبب في اشتباكات مع القوات الحكومية.

وفي 17 يوليو/تموز، عقد حاكم شبوة اجتماعا لدمج القوات العسكرية المحلية في قوة واحدة موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي. وستشمل القوات العسكرية الجنوبية الموحدة الجديدة قوات المقاومة الجنوبية، وقوات النخبة الشبوانية، وبعض الميليشيات القبلية. وأفاد المشاركون في الاجتماع أنه لن يُسمح بمشاركة أي جندي من الشمال، ولا بإدماج أي برنامج من شمال اليمن في شبوة. وفي 19 يوليو/تموز، اشتبكت قوات حكومة هادي بقوات النخبة الشبوانية في منطقة حبان في شبوة.

وحسب آخر التطورات، فمن المحتمل أن يواصل المجلس الانتقالي الجنوبي موجهاته مع قوات الحكومة اليمنية في محاولة لتوسيع رقعة وجوده في الجنوب أو الدفاع عن مواقعه. ويقدر مشروع قدرات التقييم أن الأعمال التي يقوم بها المجلس الانتقالي ستبقى على الأرجح محصورة في بعض الاشتباكات المحلية وزيادة نقاط التفتيش في عدن والمكلا وحضرموت وشبوة. وقد يؤدي ذلك إلى وقوع ضحايا خاصة بين أفراد الأمن وإلى التسبب في تأخر التجارة. ومع ذلك، سيواصل مشروع قدرات التقييم مراقبة هذا الخطر عن كثب في حال تصعيد الصراع، مما قد يتسبب في حالات نزوح ومخاطر متعلقة بالحماية وخفض وصول المساعدات والخدمات للمدنيين في الجنوب.

المصادر: CT 19/07/2019؛ CT 18/07/2019؛ Independent 22/12/2018 The؛ مشروع تحديد مواقع الصراعات المسلحة وبيانات الأحداث

ACLED 18/06/2019؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 19/07/2018؛ ACLED 09/05/2019

## المنهجية

يهدف تحليل المخاطر الذي يقوم به مشروع قدرات التقييم إلى تمكين صناع القرار في المجال الإنساني من فهم التغييرات المستقبلية المحتملة التي قد تكون لها عواقب إنسانية. ومن شأن شرح كيفية تطور المواقف وفهم تأثيرها أن يدعم صناع القرار والمستجيبين في عملية التخطيط والتأهب، وبالتالي تحسين الاستجابة.

يستند تحليل المخاطر هذا إلى مذكرة منهجية تقييم المخاطر الخاصة بمشروع قدرات التقييم (اقرأ المزيد حول منهجية تقييم المخاطر لمشروع قدرات التقييم). يتوقف تحليل المخاطر على فهم رصين للسياق وعلى دراسة تفاعل المتغيرات التي تسبب التغيير أو تقاومه.

ينبغي تكرار عملية تحليل المخاطر على فترات منتظمة، مع تسجيل التغييرات التي تطرأ على المخاطر مع مرور الوقت. تحليل المخاطر ليس من العلوم الحقة: فحيث يُعرّف أحد المحللين حدثًا ما على أنه خطر، يجده محلل آخر سببًا في وقوع حدث مختلف، يعتبره المحلل الأول خطأ. ولكن ليس هذا هو المهم، بل ما يهم هو تحديد تسلسل الأحداث والمخاطر.

الخطر هو حساب درجة الخطورة والاحتمالية: بمعنى أن الخطر الناتج عن حدث محتمل يتعاطم كلما زادت الخطورة المتوقعة للحدث أو زاد احتمال حدوثه. لا يقترن اعتبار خطر ما على أنه مصدر قلق بمدى احتمالية حدوث ذلك الخطر. فإذا بلغ احتمال وقوع حدث خطير نسبة 50٪، يجب أن يكون ذلك مصدر قلق للعاملين في المجال الإنساني. وفي بعض الحالات، قد تمثل نسبة 30٪ من إمكانية حدوث خطر ما (أي أقل بقليل من الثلث) مصدر قلق، وذلك حسب مدى التأثير الإنساني المحتمل لذلك الخطر.

سيوفر مشروع قدرات التقييم تحديثات للمخاطر كل ستة أشهر من أجل مراعاة ديناميات الأزمة والتطورات التي قد تغير تسلسل الأحداث و/أو حدوث المخاطر التي تم تحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم كل ستة أشهر تقييم المخاطر التي تم تحديدها وتقييم دقة التحليل. وسيعمل مشروع قدرات التقييم أيضا على إجراء

مراقبة داخلية شهرية للمخاطر الرئيسية وتوفير التحديثات والتنبيهات مع تطور المخاطر.

## القيود

تتم حاليا مراجعة أعداد السكان التي استخدمت في هذا التقرير. ونتيجة لذلك، تُستخدم التقديرات المستندة إلى عدد السكان فقط لإعطاء رقم تقريبي لعدد الأشخاص المعرضين للمخاطر والذين قد يكونوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية إضافية في حالة حدوث الخطر.

وبالنظر إلى تعقيد الأزمة الإنسانية في اليمن ودينامياتها الإقليمية، فمن الصعب بوجه عام تحديد كيفية تطور بعض العوامل والمخاطر التي تم تحديدها. وعلى سبيل المثال، فإننا لم نأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسن في السياق.

كما أن توجهات التدهور المستمرة في اليمن تجعل من الصعب للغاية تحديد ما إذا كان الخطر سيحدث، أم أن الوضع سوف يتدهور تدريجيا. ورغم أن هذا التحليل يتبع منهجية محددة، فإن تحليل المخاطر ليس بالعلم الدقيق.

وبالنظر إلى طبيعة الأزمة في اليمن، فقد قررنا التركيز على الديناميات السياسية والاقتصادية بدلا من النظر في المتغيرات الأخرى، مثل الأخطار الطبيعية والأوبئة. كما أن قلة المعلومات ساهمت في محدودية التحليل. فقد كان من الصعب جدا تحديد تأثير بعض المخاطر وتحديد الفئات الأكثر ضعفا وجمع وتقييم المعلومات المتاحة حول استراتيجيات التكيف لدى السكان وقدرات استجابة المنظمات الإنسانية في بعض مناطق اليمن.

وقد أدى نقص المعلومات المتعلقة بمستوى قدرة السكان على الصمود واستراتيجيات التكيف إلى صعوبة تحديد تأثير الخطر على تخفيض التمويل الإنساني. ولا تعدو الأرقام المقدمة حوث تأثير المخاطر كونها تقديرات. ولذلك، يجب التعامل معها على أنها مجرد مؤشرات تساعد على فهم تعرض السكان للخطر. ورغم الجهود المبذولة لضمان كون جميع المعلومات مُحينة في وقت النشر، إلا أن سرعة تدهور الوضع تعني أن تغييرات مهمة غالبا ما تحدث من أسبوع إلى آخر.